عملية بدعم من يوروبول تعطّل 57 خدمة بث تلفزيوني غير مشروعة وتتتبع مدفوعاتها بالعملات المشفرة



عطّلت جهات إنفاذ القانون من 11 دولة 57 خدمة IPTV غير مشروعة ورصدت 321 موقعًا، وتتبّع المحققون أكثر من 26 مليون يورو من المدفوعات المشفرة بمساعدة شركات متخصصة.

- عطّلت جهات إنفاذ القانون في 11 دولة 57 خدمة IPTV غير مشروعة وحددت 321 موقعًا تقدّم محتوى محميًا بحقوق النشر.
- بلغت زيارات هذه المواقع أكثر من 7.3 مليون زيارة سنويًا وفق يوروبول.
- تتبّع المحققون أكثر من 26 مليون يورو من المعاملات بالعملات المشفرة، والتحليل مستمر.
- ساهمت Binance وCoinbase وChainalysis في تتبع المحافظ وتدفقات الدفع.
- شاركت في العملية يوروبول والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) والإنتربول وجمعية AAPA.

عطّلت جهات إنفاذ القانون في 11 دولة 57 خدمة IPTV غير مشروعة، بحسب بيان صحفي ليوروبول نقله موقع BleepingComputer. وتبيع هذه الخدمات وصولاً غير مرخّص إلى القنوات التلفزيونية والرياضة المباشرة والأفلام، عادةً مقابل اشتراك شهري زهيد.

ما كشفته العملية

حدد المحققون 321 موقعًا تقدّم محتوى محميًا بحقوق النشر بصورة غير قانونية، بإجمالي زيارات سنوية يتجاوز 7.3 مليون زيارة. ووصفت يوروبول سوقًا إجرامية تُقدَّر بمليارات اليورو سنويًا، تُحصَّل فيها رسوم الاشتراك غالبًا بالعملات المشفرة. وتقدّر جمعية AAPA أن مزودي الخدمات المشروعة يخسرون نحو 4.83 مليار يورو سنويًا، وأن نحو 60 مليون شخص في أوروبا يستخدمون منصات غير مشروعة.

تتبّع الأموال

عملت يوروبول والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) والإنتربول وجمعية AAPA مع خبراء من Binance وCoinbase وChainalysis. وبحثوا معًا عن الروابط بين خدمات IPTV والمحافظ المشفرة والمعاملات والأشخاص الذين يديرونها. واستُخدمت هذه المحافظ لاستلام المدفوعات وتحويلها بين الدول، مما يسهّل إخفاء مصدر الأرباح. وقد جرى حتى الآن تتبع أكثر من 26 مليون يورو، والتحليل مستمر.

تأتي العملية بعد جهود أخرى حديثة، منها عملية KRATOS 2 في يونيو وعملية Switch Off في يناير.

الصلة بالمؤسسات في المملكة

لا يتناول المصدر المملكة. ومع ذلك تذكّر الحالة بأن البث غير المرخّص يُموَّل عبر قنوات مشفرة قد تمر بضوابط الدفع وقبول العملاء والمراقبة لدى الجهات المنظّمة.

ما يجب فعله الآن

1. تأكد من أن قواعد مراقبة المعاملات تغطي المدفوعات من وإلى منصات تداول العملات المشفرة والمحافظ غير المستضافة.
2. راجع إجراءات قبول العملاء والعناية الواجبة المستمرة للتجار والحسابات المرتبطة بمدفوعات مشفرة بنمط الاشتراكات.
3. تأكد من معرفة الموظفين بآلية التصعيد إلى فريق الامتثال عند الاشتباه بنشاط مرتبط بالقرصنة أو غسل الأموال عبر العملات المشفرة.
4. ذكّر الموظفين بأن تطبيقات البث غير المرخّصة على أجهزة العمل تخالف سياسة الاستخدام المقبول وتزيد المخاطر الأمنية.